

## أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية من 1962 إلى 2012

### The impact of education on economic growth in Algeria: Econometric Study from 1962 to 2012

فيصل مختاري  
جامعة معسكر، الجزائر  
mokhtarifaycal@gmail.com

أمينة بلحنافي  
جامعة معسكر، الجزائر  
belhanafi.amina@gmail.com

**ملخص:** استهدفت الدراسة قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1962 إلى 2012 باستخدام تقدير نموذج خطي متعدد حيث تم أخذ، "تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية" "تطور عدد التلاميذ في المرحلة الأساسية/المتوسطة"، "تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية"، "تطور عدد الطلبة في الجامعة، و متغير تطور ميزانية التسيير المخصصة للتربية الوطنية هذه متغيرات لتعبير عن التعليم، أما المتغير الدال على النمو الاقتصادي فأخذنا متغير معدل الإنتاج الداخلي الخام والناتج المتحصل عليها بينت وجود أثر معنوي و إيجابي بين تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية و الأساسية على النمو الاقتصادي. كما أن معامل تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية والإنفاق على التعليم في الجزائر غير معنوي وبالتالي لا يؤثر على النمو الاقتصادي. أما بالنسبة لتطور عدد الطلبة في المرحلة الجامعية فهم يؤثرون بطريقة سلبية على النمو الاقتصادي وذلك راجع إلى ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الخريجين من حملة الشهادات الجامعية. **الكلمات المفتاح:** تعليم، نمو اقتصادي، ميزانية التسيير، معدل الإنتاج الداخلي الخام، انحدار متعدد.

**Abstract:** The study aimed to measure the impact of education on economic growth of Algeria during the period 1962 to 2012 using the estimated linear multi-model where it was taken, "the evolution of the number of pupils in primary school," Evolution of the number of pupils in Key Stage / medium, "Evolution of the number of students at the secondary level," Evolution the number of students at the university, and variable evolution allocated national Educational management budget for these variables to express their education, while the variable indicative of economic growth.

we took a variable domestic production of crude and the results obtained rate revealed a significant effect and positive between the evolution of the number of pupils in primary and basic on economic growth, and the coefficient of the evolution of the number of students at the secondary level and expenditure on education in Algeria was not significant and therefore not effect on economic growth, but for the evolution of the number of students at the university level understanding of influence in a negative way on economic growth and that due to the high rates of unemployment among graduates a university degree.

**Keywords:** Education, Economic Growth, Budget Management, Domestic Crude Production Rate, Multiple Regression.

#### مقدمة:

كان يعتقد سابقا أن الاستثمار الحقيقي يرجع إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي (الآلات والمعدات)، وكان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع ولكن مع تعمق الاقتصاديون في موضوع التعليم أشار كثير منهم إلى أهمية التعليم في زيادة ثروة المجتمع ومع تطور أساليب القياس الاقتصادي اكتشف بعض العلماء أن الزيادة التي تحصل في الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال الطبيعي ولكن هناك عوامل أخرى تفسر كثير من تلك الزيادة ومن هذه العوامل التعليم. وعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي وجد أن التعليم يسهم بنسبة كبيرة في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، كذلك لما يشكله الإنفاق على التعليم من ضغط على ميزانية الدول، و قد قامت أبحاث في الدول الغربية بإبراز إسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي و حساب العائد الاقتصادي سواء على الفرد أو على مستوى المجتمع .

و من بين أهم هذه الأبحاث ما قام به الاقتصاديان **shultz** و **dension** كل بمفرده بإثبات أن التعليم يساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل الوطني، وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية العنصر البشري، كما أكد **shultz** الإنفاق على التعليم هو نوع من أنواع الاستثمار الجيد فهو يرى أن الاستثمار في التعليم يكتسب أهمية كبيرة مساوية لأهمية الاستثمارات المادية الأخرى، ويعتبر الإنفاق على التعليم مقياس غير مباشر لمخزون رأس المال البشري يساهم في زيادة حجم المخزون التعليمي ممثلا في عدد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم وتحسين نوعيتهم مما يعزز كفاءة القوى العامل و قد توالت الدراسات التي تتعلق بالفائدة الاقتصادية للاستثمار في التعليم، كما أبدى البنك الدولي اهتماما كبيرا بقضية التعليم، و أثر ذلك في رفع مستوى العنصر البشري في البلدان النامية. باعتبار التعليم اللبنة الأساسية التي يقوم عليها تطور أي بلد، فإن الجزائر ومنذ استقلالها وهي تسعى لإصلاح التعليم و تطوير المنظومة التربوية وهذا للرفع من مردودية النجاح ومحاربة مختلف السلبيات التي تواجه هذا الميدان. ففي السنوات الأولى كانت الجزائر تسير مؤسساتها التعليمية وفقا للطريقة التي خلفتها فرنسا، لكن ابتداء من سنة 1969 وضع إصلاح جديد للتربية و التعليم. بحيث نتج عن هذا الإصلاح زيادة في عدد الطلبة حيث بلغ عدد المتدربين في التعليم الابتدائي سنة 2012 ب 3451588 تلميذ مقارنة ب 1851416 سنة 1970، كما ازداد عدد المتدربين في التعليم المتوسط من 190900 سنة 1970 ليصل إلى 2980000 تلميذ أما التعليم الثانوي فهو أيضا شهد تطور ملحوظ حيث ارتفع عدد المتدربين من 34988 سنة 1970 ليصل إلى 1199000 سنة 2010، أما عدد طلبة التعليم العالي فارتفع محسوسا ليصل سنة 2012 إلى 1138600 طالب مقارنة ب 34988 سنة 1970<sup>1</sup>. كما زاد الإنفاق على التعليم وازداد عدد المؤسسات التعليمية.

وهنا يتبادر إلى أذهاننا إشكالية ما إذا كان لهذه الزيادة في عدد التلاميذ والطلبة والزيادة الإنفاق على التعليم أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، و من أجل الإلمام أكثر بجوانب هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

### ماهو أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

هل التوسع الكمي في طلبة التعليم في الجزائر له أثر على النمو الاقتصادي؟

هل زيادة في الإنفاق الحكومي الموجه لقطاع التعليم في الجزائر له اثر على النمو الاقتصادي؟

تحاول الدراسة إثبات الفرضيات التالية:

- تطور ميزانية الإنفاق على التعليم وتطور عدد المسجلين في كل مراحل التعليم في الجزائر له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي

**هدف البحث:** يستهدف هذا البحث تبيان العلاقة النظرية بين التعليم والنمو الاقتصادي و دراسة أثر التعليم على النمو الاقتصادي من خلال تطور ميزانية الإنفاق على التعليم وتطور عدد المسجلين في كل مراحل التعليم في الجزائر خلال المرحلة 1962 إلى 2012.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية هذا البحث في وتبسيط الضوء نظريا على العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، ومن ثم إسقاط ما تقرر نظريا لدينا على الجزائر كدراسة حالة من خلال تقديم دراسة قياسية حول الدور الذي يلعبه التعليم في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1962-2012.

لتحقيق هدف هذا البحث تم تقسيم البحث إلى جزئين:

1. العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي.

2. الدراسة التطبيقية لعلاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

## 1. الإطار النظري لعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي:

عرف الاقتصاديون من قديم أن الإنسان جزء هام من ثروة الأمة، بل نظر البعض إلى الإنسان على انه غاية في ذاته يخدمه النظام الاقتصادي و ليس جزءا من هذا النظام الاقتصادي، ومما يبرهن على أهمية رأس المال البشري النهضة السريعة للدول التي دمرت أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد كانت التقديرات الأولى تعطي زمنا أطول لقيام اقتصادياتها من جديد، وهي تقديرات لم تضع في الاعتبار كل جوانب رأس المال، وأهملت الدور الذي يقوم به رأس المال البشري في الإنتاج<sup>2</sup>.

لقد تنبه الاقتصاديون إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب منذ القرن الثامن عشر على أهمية التعليم، إلا أنها كانت إشارات ولم تأخذ الدراسات والأبحاث طابع الجدوية والتطبيق إلا منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ولقد حاول آخريين قياس العائد من التعليم أو تحديد مقدار مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي .

حيث " نجد اهتمامات " **A.Smith** " بالعنصر البشري في كتابه الشهير "ثروة الأمم" حيث تعتبر من أوائل من تطرق للأهمية الاقتصادية للتعليم في هذه المرحلة وقد كانت معالجته موضوع التعليم متأثرة بمنهجه ، الاقتصادي والاجتماعي، وفي معرض حديثه عن الأبعاد الاقتصادية للتعليم ، يؤكد على ضرورة توجيه نفقات معينة للأغراض التعليمية، والتي ستؤدي إلى تكوين نوع خاص من رأس المال الذي سماه " رأس المال الدائم " والمتمثل في المعرفة والعلم وكيفية استخدامها من قبل الإنسان فهذه الأموال المخصصة للتعليم سوف تسهم في تكوين رأس المال المتكون من المعرفة والمهارة، واللذان يشكلان جزءا من ثروته الخاصة إلى جانب كونها جزءا من ثروة المجتمع"<sup>3</sup>

" و قد وقف " **A Marchall** " عند أهمية التربية بوصفها (استثمارا قوميا)و تمثل أجزى صور رأس المال عطاء بالنسبة للمجتمع، حيث أفكار تعتبر نقطة تحول كبير في مجال آراء دراسة القيمة الاقتصادية للتعليم، إذ انه بمثل همزة وصل بين الاقتصاديين الكلاسيك واقتصادي القرن العشرين، فقد مهدت آرائه لنقل دور التعليم من كونه عاملا خارجيا في النمو الاقتصادي إلى اعتباره عاملا من العوامل المباشرة التي تدخل في العوامل الإنتاجية، حيث وصف التعليم من حيث انه استثمارا قوميا و تمثل أقوى صور رأس المال عطاء بالنسبة للمجتمع، أيضا فقد نبه إلى أن التباين في نوعية عمل العمال يفسر التفاوت في أجورهم في سوق العمل، وهو يرجع أساسا إلى تباين المستويات التعليمية عندهم."<sup>4</sup>

" أما " **W.Petty** " فكانت له محاولات جادة لتقدير قيمة الكائن الإنساني منها محاولة "بيتي" الذي بنا تقديراته على أساسه إن إجمالي مكاسب العمل هي البقية المتبقية للنفقات الكلية بعد خصم الإرباح من الأرض و مصادر أخرى و كذلك قيمة البشر تساوي عشرين مرة قدرة مكاسب العمل السنوي العالية ."<sup>5</sup>

أما عند " **K.Marx** " فاحتل عنصر العمل البشري أو الإنساني بمفهومه الواسع مكان الصدارة في الفكر الماركسي و قد انعكست أهمية النظر الماركسية للإنسان في الأهمية القصوى التي أولها الفكر الماركسي للتربية باعتبار دورها الخلاق في إعداد و تكوين الإنسان و تنمية قدراته الذهنية و الفكرية بشكل خاص .

في حين " **Maltus** " جاءوا ليؤكدوا من جديد أهمية التربية و مكانتها كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية و إذا تتبعنا آرائهم لوجدنا إنهم يشربون إلى دور التربية في تنظيم العلاقة بين نمو السكان و نمو الموارد الطبيعية، إلا أن كتابتهم لم تتعرض بشكل صريح لفكرة الاستثمار البشري .

" أما " **I.Fisher** " ادخل في نظريته رأس المال المعنون (العنصر الإنساني) ضمن عناصر رأس المال . و قد أكد "فيشر" وجوب استخدام رأس المال الإنساني أينما وجد و إذا كان رأس المال هو الرصيد الذي يؤدي إلى مزيد من الدخل بمضي الوقت فإن الأموال التي تنفق على التعليم تؤدي إلى مزيد من الدخل من وجهة نظر الفرد و المجتمع و هي بهذا المعنى تعتبر نوعا من أنواع المال باعتبار العنصر البشري يمثل الوعاء الذي ترصد فيه هذه الأموال."<sup>6</sup>

كما اثبت "E.Lundberg" أن الإنتاج يزيد مع مضي الوقت بالرغم من ثبات رأس المال العادي و لقد أدى ما أثبتته ليند برج إلى ضرورة البحث عن أسباب هذه الزيادة و مدى مالها من علاقة بالتعليم و الخبرة و التدريب حيث توصل في ختام أبحاثه إلى وجود علاقة بين هذه الزيادة و بين عوامل التعليم و التدريب و الخبرة .

وتناول "E.Denison" في بحثه عوامل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والعوامل البديلة وقياس أثر كل العوامل المختلفة ومن بينها (المستوى التربوي) على مستوى الدخل القومي وتوصل إلى أن عامل التربية يساهم بحوالي 23% من مجموع الزيادة في الدخل القومي وقد مهدت هذه الأبحاث بوجه عام لظهور فكرة الاستثمار البشري وإن كانت في حاجة إلى مزيد من الوضوح والدقة وقد تعرضت أبحاثه لاعتراضات كثيرة بسبب صعوبة قياس هذا الجزء من الزيادة في الدخل الذي يرجع إلى عنصر التربية سواء لعوامل تتصل بدقة البيانات أو تغير الأسعار، أو تغير الأسلوب الفني للإنتاج أو غير ذلك من العوامل.<sup>7</sup>

" لكن تكاد تكون أبحاث "T.Schultz" أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو من الأبحاث الرائدة في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم، فقد اتجه في أبحاثه الرائدة إلى فكرة الاستثمار في البشر بطريقة مباشرة وتمكن من عرض هذه الثورة الجديدة - ثورة الاستثمار البشري - بالتفصيل في كتابه «القيمة الاقتصادية للتربية» لقد ذكر أن الاهتمام بهذا الموضوع قد بدأ خلال عام 56 - 1957م حين استرعى نظره عجز الوسائل المستخدمة عن تغير زيادة الإنتاج بمضي الوقت فقد ركز في أبحاثه على قياس الزيادة في الإنتاج وظاهرة التحسن التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة والتي أرجعها ز إلى زيادة استثمار الأمريكيين لأموالهم في أنفسهم واعتبر أن هذا الاستثمار هو الذي يفسر ما تتميز به ظاهرة النمو الاقتصادي في تلك البلاد وأن مفتاح الاستثمار البشري يكمن في التربية "<sup>8</sup>.

"كما أن الفكرة الرئيسية التي « تتمثل في أن الاختلاف في النمو بين البلدان يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول." وأن العنصر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال البشري الناتج عن تجميع الفرد البشري للمعارف، وكذا مدى تكريس وقته من أجل اكتسابها، فهذا يؤدي إلى تنمية رأس ماله البشري ويضيف ' لو كا' في تحليله لهذا العامل، أن فعاليته تكون مرتبطة بمستوى الاقتصاد، فإن كان الفرد على مستوى عال من مخزون رأس المال البشري، فهذا يعني أن مستوى الاقتصاد للمجتمع الذي يعيش فيه متطور"<sup>9</sup>

"أما دراسة "Barro,1994"<sup>10</sup> جاءت لتؤكد النتائج السابقة حيث إستهدفت هذه الدراسة قياس أثر زيادة عدد الطلبة المسجلين في المرحلة الأساسية والثانوية و الذي يعبر بشكل مباشر عن حجم الاستثمار في التعليم في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 98 دولة للفترة 1960-1985 باستخدام تحليل البيانات المقطعية لمعادلة الانحدار الخطي البسيط وقد تبين أن الزيادة في عدد الطلبة بمعدل 10% يؤدي إلى زيادة معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 2% ."

في ما بينت دراسة "Stroumiline"<sup>11</sup> بأن أربع سنوات من التعليم الابتدائي يمكن أن تزيد في فاعلية العمل الإنساني بنسبة لا تقل عن 44% وقد برهن على أن العوامل الأساسية التي تؤثر في إنتاجية العمل هي السن ومدة الخدمة والتعليم، و ينبغي التمييز بين العمل الجسدي والعمل الفكري .و ذلك انطلاقا من دراسة قام بها حيث اختار عينة تتكون من 3600 عاملا يمارسون أعمالا ميكانيكية جسدية في المصانع و درس أثر هذه العوامل في المهارة و الإنتاجية و زيادة الأجور، فتبين له أن درجة المهارة تزيد بتقدم السن حتى 32 سنة ثم تأخذ بالتناقص، وأن مدة الخدمة ترتبط مع درجة المهارة بزيادة طردية ، فكلما زادت مدة الخدمة، زادت المهارة، و أن التعليم يزيد المهارة باطراد أيضا، فكلما ازدادت سنوات التعليم، ازدادت درجة المهارة.

دراسة "D. Meulemeester , Rochat ,1995"<sup>12</sup> اهتمت باختبار العلاقة السببية بين نسبة المقيدين بالتعليم العالي والنمو الاقتصادي في 6 دول هي: السويد 1910-1986، اليابان 1885-1975، المملكة المتحدة 1919-1987، استراليا 1906-1986، إيطاليا 1885-1986 فرنسا، 1899-1986 وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير

من نسبة المقيدين بالتعليم العالي إلى النمو الاقتصادي في الأجل القصير في كل من السويد ، واليابان ، وفرنسا . كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة حيادية بين نسبة المقيدين بالتعليم العالي والنمو الاقتصادي في كل من استراليا وإيطاليا .

دراسة " **I.Pritchett, 1996** " <sup>13</sup> هدفت إلى البحث عن اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في 86 دولة أوضحت النتائج بصفة عامة أن التعليم يؤثر على النمو الاقتصادي وبتخصيصه الدراسة حسب المنطقة الجغرافية فوجد أن التعليم له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في آسيا وأمريكا اللاتينية غير أن له أثراً سلبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . والنتيجة ثابتة نسبياً أيا كان متغير رأس المال البشري المستخدم .

دراسة " **المالكي ، بن عبيد** " <sup>14</sup> تستهدف قياس العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ويستهدف أيضاً تحديد وتحليل محددات الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية .

حيث استخدم مؤشر المدرجين في التعليم العام ليعبر عن متغير التعليم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي ليعبر عن النمو الاقتصادي . تغطي الدراسة الفترة الزمنية 1970-1998 توصل البحث إلى نتائج قياسية مفادها:

لا يوجد علاقة تبادلية طردية مباشرة بين التعليم) المدرجين في التعليم العام (والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية الا من خلال وجود الانفاق الحكومي على التعليم . أي أن زيادة الانفاق التعليمي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي ينتج عنها زيادة في أعداد المدرجين بالتعليم العام، وزيادة أعداد المدرجين في التعليم العام ينتج عنها) وتتطلب (زيادة في الانفاق التعليمي، وهكذا . أما العلاقة المباشرة) الطردية (بين المدرجين في التعليم العام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي فإنها تحققت في اتجاه واحد فقط من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي إلى المدرجين في التعليم العام) في حالة تجاهل الإنفاق التعليمي . (وهذه النتيجة تدل على أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في الأجل القصير ناتج عن نمو الإنفاق الحكومي على التعليم وليس ناتجاً عن النمو في أعداد المدرجين في التعليم العام أو المخرجات التعليمية .

فيما بينت دراسة " **Stroumiline** " <sup>15</sup> بأن أربع سنوات من التعليم الابتدائي يمكن أن تزيد في فاعلية العمل الإنساني بنسبة لا تقل عن % 44 وقد برهن على أن العوامل الأساسية التي تؤثر في إنتاجية العمل هي السن ومدة الخدمة والتعليم، و ينبغي التمييز بين العمل الجسدي والعمل الفكري . وذلك انطلاقاً من دراسة قام بها حيث اختار عينة تتكون من 3600 عاملاً يمارسون أعمالاً ميكانيكية جسدية في المصانع و درس أثر هذه العوامل في المهارة والإنتاجية وزيادة الأجور، فتبين له أن درجة المهارة تزيد بتقدم السن حتى 32 سنة ثم تأخذ بالتناقص، وأن مدة الخدمة تترابط مع درجة المهارة بزيادة طردية ، فكلما زادت مدة الخدمة، زادت المهارة، وأن التعليم يزيد المهارة باطراد أيضاً، فكلما ازدادت سنوات التعليم، ازدادت درجة المهارة .

أما دراسة " **J. Temple, 2000** " <sup>16</sup> حول اثر النمو الاقتصادي على التعليم و رأس المال الاجتماعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، حيث اعتمدت هذه الدراسة على استخدام بيانات الاقتصاد الكلي لمعرفة الأثر النسبي للتعليم بصفة عامة و لاقتصاديات التعليم بصفة خاصة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود اثر إيجابي و فوائد إنتاجية للتعليم في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إلا أن هذه الفوائد الإنتاجية تبقى ضعيفة مقارنة بنتائج الدراسات التي أجريت حول اقتصاديات التعليم من قبل المفكرين الآخرين، أيضاً من نتائج الدراسة أن الإنفاق العام والخاص على المؤسسات التعليمية هو حوالي 6 % من نصيب الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدول الأعضاء في المنظمة، فهذا ما يقلل من حجم تكلفة الفرصة الحقيقية للاستثمارات التعليمية، أو للإنفاق و الاستثمار في قطاع التعليم لأنه لا يأخذ في الاعتبار نسبة الأرباح الضائعة وعموماً، يجب أن يكون واضحاً أن توفير الخدمات الأساسية كالتعليم يمثل التزاماً كبيراً من قبل دول الأعضاء في توفير المورد البشري و توفير الرعاية الاجتماعية لان هذه الأخيرة تساهم بنسبة كبيرة في تكوين و قياس رأس المال الاجتماعي .

دراسة "OCDE,2001" <sup>17</sup> حول دور رأس المال البشري و الاجتماعي بالإشارة إلى دراسة موضوع الرفاهية عند بعض الدول للمنظمة، و هنا الدراسة شملت الدول الأصلية ل OECD التي تتمثل في ألمانيا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، اسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، اليونان، إيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا وتركيا. و قد توصلت الدراسة إلى مساهمة رأس المال البشري والاجتماعي في النمو الاقتصادي والرفاه من خلال رعاية و تنمية الموارد البشرية .

كما توصلت إلى أهمية دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى تطور الاهتمام بدور رأس المال الاجتماعي باعتباره في هذه الحالة فكرة تبين علاقة الخصائص الاجتماعية والشخصية التي تعد إسهاما مهما في النشاط الاقتصادي و توفير الرفاه.

واستهدفت دراسة "Narayan , Smyth 2004" <sup>18</sup> التعرف على العلاقة السببية بين رأس المال البشري والدخل الحقيقي في الصين خلال الفترة 1960 -1999 ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج التكامل المشترك واختبارات السببية وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من رأس المال البشري إلى الدخل الحقيقي في الأجل القصير ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من الدخل الحقيقي إلى رأس المال البشري في الأجل الطويل.

كما استهدفت الدراسة "محمد ناجي التوني،2004" <sup>19</sup> تقدير معدلات العائد على التعليم في دولة الكويت من خلال تقدير العائد على المستويات المختلفة للتعليم و الخبرة و حسب الجنس والجنسية والمهنة والنشاط الاقتصادي في القطاعين العام والخاص. ولتحقيق هدف هذه الدراسة أتمتد على نموذج رأس المال البشري نموذج (Mincer) والنتائج دلت على أن كافة المؤشرات الإحصائية ذات درجة معنوية عالية، بالنسبة للعائد على مستويات التعليم المختلفة فلقد أظهرت النتائج أن معدلات العائد على المستويات التعليمية في الكويت أعلى ما يكون في حالة إتمام المرحلة الثانوية سواء للكويتيين أو غير الكويتيين ولقد دلت النتائج أيضاً أن العائد لمستويات التعليم للذكور الكويتيين أعلى في جميع المراحل من العائد لمستويات التعليم للإناث الكويتيات في القطاع العام. وهذا يعني أنه في المتوسط يكسب الكويتيين الذكور أعلى من الإناث الكويتيات في القطاع العام لنفس المستوى التعليمي ولنفس سنوات الخبرة بينما في حالة غير الكويتيين فإن هذه العلاقة معكوسة كما وأخيراً، دلت نتائج التفاعل بين التعليم وسنوات الخبرة أنه كلما زادت سنوات التعليم في القطاع العام كلما نقص العائد على الخبرة وهذا سواء للكويتيين أو غير كويتي.

اما دراسة " ناجي التوني،2004" <sup>20</sup> إستهدفت الدراسة تقدير معدلات العائد على التعليم في دولة الكويت من خلال تقدير العائد على المستويات المختلفة للتعليم و الخبرة و حسب الجنس والجنسية والمهنة والنشاط الاقتصادي في القطاعين العام والخاص. ولتحقيق هدف هذه الدراسة أتمتد على نموذج رأس المال البشري نموذج Mincer

تعتمد هذه الدراسة لقياس معدلات العائد على التعليم بشكل كلي على مجموعتين من البيانات ، تمثل المجموعة الأولى من المعلومات عينة من العاملين في القطاع الحكومي وتتكون العينة من حوالي 146897 مشاهدة منهم حوالي 104278 كويتي، في حين يمثل الذكور حوالي 86393 والإناث حوالي 60504 في هذه العينة. أما المجموعة الثانية من المعلومات فهي عينة من العاملين في القطاع الخاص جميعهم من غير الكويتيين. وتتكون هذه العينة من حوالي 520888 مشاهدة يمثل الذكور حوالي 488545 والإناث حوالي 32343. والنتائج دلت على أن كافة المؤشرات الإحصائية ذات درجة معنوية عالية.

كما أظهرت نتائج تقدير العائد على التعليم للكويتيين في القطاع العام أنه قد بلغ حوالي 9.4% في حين بلغ العائد على الخبرة حوالي 4% أما بالنسبة لغير الكويتيين في القطاع العام فلقد بلغ العائد حوالي 11.7 % أي أكبر من العائد للكويتيين .

أما بالنسبة للعائد على مستويات التعليم المختلفة فلقد أظهرت النتائج أن معدلات العائد على المستويات التعليمية في الكويت أعلى ما يكون في حالة إتمام المرحلة الثانوية سواء للكويتيين أو غير الكويتيين ولقد دلت النتائج أيضاً أن العائد لمستويات التعليم للذكور

الكويتيين أعلى في جميع المراحل من العائد لمستويات التعليم للإناث الكويتيات في القطاع العام. وهذا يعني أنه في المتوسط يكسب الكويتيين الذكور أعلى من الإناث الكويتيات في القطاع العام لنفس المستوى التعليمي ولنفس سنوات الخبرة بينما في حالة غير الكويتيين فإن هذه العلاقة معكوسة. وأخيراً، دلت نتائج التفاعل بين التعليم وسنوات الخبرة أنه كلما زادت سنوات التعليم في القطاع العام كلما نقص العائد على الخبرة وهذا سواء للكويتيين أو غير كويتي.

واستهدفت دراسة "P.Narayan ,R. Smyth ,2004"<sup>21</sup> التعرف على العلاقة السببية بين رأس المال البشري والدخل الحقيقي في الصين خلال الفترة 1960 -1999 ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج التكامل المشترك واختبارات السببية وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من رأس المال البشري إلى الدخل الحقيقي في الأجل القصير ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من الدخل الحقيقي إلى رأس المال البشري في الأجل الطويل.

استهدفت دراسة "مجدي الشوربجي 2007"<sup>22</sup> التعرف على العلاقة السببية بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان خلال الفترة 1986 -2005. ولتحقيق هذا الهدف تم أولاً إجراء اختبار جذر الوحدة وإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء بعدها إجراء اختبار السببية متعدد وتمثل النتائج الرئيسية لهذه الدراسة في الآتي:

1- وجود تكامل مشترك بين رأس المال والصادرات والنمو الاقتصادي عندما كان المتغير التابع سواء الصادرات أو النمو الاقتصادي

2- في الأجل الطويل توجد علاقة سببية تسير من كل من رأس المال البشري والصادرات إلى النمو الاقتصادي) وكذلك توجد علاقة سببية تسير من كل من رأس المال البشري والنمو الاقتصادي إلى الصادرات

3- في الأجل القصير وجود علاقة سببية تبادلية بن الصادرات والنمو الاقتصادي كما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من كل من الصادرات والنمو الاقتصادي إلى رأس المال البشري

وتمثل أهم استنتاجات لأغراض السياسات في أن زيادة الاستثمار في التعليم من ناحية واتباع سياسات تؤدي إلى زيادة معدلات المقيدين بالمدارس من ناحية أخرى سوف يترتب عليه زيادة كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

<sup>23</sup> "D.Conrad,2007" هي عبارة عن دراسة تحليلية انطلقت من عدم التوافق بين النماذج النظرية والنتائج التجريبية في معالجة قضية التعليم والاقتصادي النمو حيث بينت ان محاولات شرح مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي على مر السنين، وخاصة بعد ظهرت نماذج لدمج رأس المال البشري، والتي بدأت تعتمد على أساليب الاقتصاد القياسي، ومع ذلك، فإن هذه النماذج قد أسفرت عن نتائج غير حاسمة. ومنه تبدأ هذه الدراسة من خلال النظر في تاريخ تطور النظريات. النمو ويخلص هذا البحث أيضاً عن طريق تحديد المواضيع الرئيسية التي برزت في النقاش الأكاديمي لدور التعليم في النمو الاقتصادي .

في حين استهدفت دراسة "مجدي الشوربجي، 2007"<sup>24</sup> التعرف على العلاقة السببية بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان خلال الفترة 1986 -2005. ولتحقيق هذا الهدف تم أولاً إجراء اختبار جذر الوحدة وإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء بعدها إجراء اختبار السببية متعدد وتمثل النتائج الرئيسية لهذه الدراسة في وجود تكامل مشترك بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي. وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي .

"A. Cooray,2010"<sup>25</sup> استهدفت هذه الدراسة تأثير كمية ونوعية التعليم على النمو الاقتصادي باستخدام عدد من المتغيرات التي توضح كمية ونوعية التعليم في مجموعة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وجدت هذه الدراسة أن كمية التعليم التي تم قياسها بنسبة الالتحاق بالمدارس تؤثر بشكل لا بأس به في النمو الاقتصادي ،أما تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي فهو يؤثر تأثير غير مباشر إلى حد كبير من خلال تأثيره على تحسين جودة التعليم .

دراسة "شريف براهيم، 2012"<sup>26</sup> استهدفت العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1964-2010 حيث هذه الدراسة عبارة عن دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR لنمذجة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وأخذ مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليعبر عن متغير النمو الاقتصادي ومؤشر نمو عدد المسجلين في التعليم الثانوي ليعبر عن رأس المال البشري ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم تقدير نموذج VAR حيث استخدم هذا النموذج كبديل عن نماذج المعادلات الآتية لأنها حسب صاحب الدراسة تعطي هذه النماذج نفس الأهمية للمتغيرات وتعتبرها كلها داخلية. بمعنى أن كل متغير يؤثر في الآخر، كما أنها تأخذ عامل الزمن بعين الاعتبار.، حيث بينت نتيجة التقدير أن هناك تأثيراً معنوياً سلبياً للتغير في معدل نمو رأس المال البشري على معدل نمو الناتج الحقيقي .

دراسة "A.Ochilov,2012"<sup>27</sup> انطلقت هذه الدراسة من خلال أن التعليم يعتبر من المحددات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لتقدم أي أمة، وعلى وجه الخصوص تعتبر وكمية ونوعية التعليم لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، لهذا حاولت هذه الدراسة تحديد وجود علاقة بين كمية، نوعية التعليم والنمو الاقتصادي في أوزبكستان، من خلال تقدير معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي يعتبر متغير تابع أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في نمو معدلات الالتحاق بالمدارس وكذلك نمو عدد التلاميذ والمعلمين وكشفت النتائج ضعف العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في أوزبكستان.

دراسة "J. Bergerhoff , L. Borghans, Philipp K.Seegers, T. van Veen"<sup>28</sup>

استهدفت هذه الدراسة دور الحركة الطلابية في النمو الاقتصادي. بمعنى الاجابة على اشكالية اذا مكنت الدول تستفيد من تنقيف الطلاب الدوليين وهذه الدراسة خاصة بدول القارة الاوربية. حيث في معظم أنحاء قارة أوروبا لا يتم فرض هذه التكاليف على الطلاب، ولكن تتحملها مصلحة الضرائب الوطنية، تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج لوكاس. وبينت النتائج اثر الايجابي للتعليم الدولي على النمو الاقتصادي عموماً في كل بلد على حدة على أساس قيم المعالم للنماذج .

"s.salgür ,2013"<sup>29</sup> إن الغرض الرئيسي من هذه الورقة هو دراسة العلاقة بين التعليم والاقتصادي النمو للبلد. حيث يعتبر التعليم واحد من أهم العوامل لاقتصادية والاجتماعية لتطور للمجتمع. وأنه هو أيضا العنصر الرئيسي لبناء رأس المال البشري. فمن الصعب جدا بالنسبة لاي بلد إنجاز تقدم اقتصادي ناجح إذا لم تستثمر بما فيه الكفاية وبحكمة في التعليم. وبالتالي، فإن الاستثمار في التعليم هو ينظر إليها على أنها جزء حيوي من التنمية الاقتصادية للبلاد فمن الواضح أن الاستثمارات التعليمية هي مشاريع مكلفة وطويلة الأجل ويجب أن تكون أكثر أهمية من المشاريع التنموية الأخرى الممكنة من أجل ضمان رفاه وازدهار المجتمعات .

"S. Ciucu, R. Dragoescu,2014"<sup>30</sup> استهدفت هذه الدراسة كيف ان التعليم يؤثر في النمو الاقتصادي الاقتصادي وكيف أن هذا النمو يمكن تحسينه من خلال الاستثمار في التعليم، حيث تم استعراض ادبيات والنماذج الاقتصادية للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، ثم تقدير نماذج انحدار تبين تأثير التعليم الابتدائي والثانوي والعالي على الناتج المحلي الإجمالي لبلغاريا وجمهورية التشيك وهولندا. وسيتم اختبار النماذج من أجل الحصول على نموذج جيد وموثوق به.

"A. Ibourek , J. Amaghouss,2015"<sup>31</sup> كان الغرض من هذه الورقة هو تحليل تأثير عدم المساواة في التعليم على النمو الاقتصادي. بناء على عينة من الدول العربية وعلى بيانات بارو (2014)، ونتائج التقديرات باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي اشارت إلى أن هناك تأثير كبير وسلبى للتفاوت في التعليم على النمو الاقتصادي وهذا التأثير يختلف من مجموعة من البلدان لآخر، لذا وجب الأخذ بعين الاعتبار البعد غير المتكافئ للتعليم في تطوير سياسات التعليم العام

دراسة "المالكي، بن عبيد"<sup>32</sup> يستهدف البحث قياس العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ويستهدف أيضاً تحديد وتحليل محددات الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية. حيث استخدم مؤشر المدرجين في التعليم العام ليعبر عن متغير التعليم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي ليعبر عن النمو الاقتصادي. تغطي الدراسة الفترة الزمنية 1970 -

1998 واعتمدت تم معالجة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي من خلال بناء نموذج قياسي آبي لاختبار مدى التداخل بين المتغيرات التعليمية والنمو الاقتصادي وتحديد العلاقة التبادلية بين تلك المتغيرات، توصل البحث إلى نتائج قياسية مفادها: أن زيادة الإنفاق التعليمي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي ينتج عنها زيادة في أعداد المدرجين بالتعليم و أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في الأجل القصير ناتج عن نمو الإنفاق الحكومي على التعليم وليس ناتجاً عن النمو في أعداد المدرجين في التعليم العام أو المخرجات التعليمية، كما أظهرت النتائج أن إجمالي عدد السكان يعتبر عاملاً محددًا رئيساً للمدرجين في التعليم العام، التربوية والتعليمية أو القومية بشكل عام، تعتبر الإيرادات الحكومية والمدرجين في التعليم العام والإنفاق التعليمي للسنة السابقة عوامل محددة رئيسة للإنفاق التعليمي في المملكة العربية السعودية .

دراسة "Y.Nannan ,Y.Bo , M. Jong, S. Storm, 2015"<sup>33</sup> استهدفت هذه الدراسة تأثير من عدم المساواة في التحصيل العلمي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2010 في الصين. من خلال التعرف على العلاقة غير خطية قوية بين عدم المساواة في التحصيل العلمي والنمو الاقتصادي في المقاطعات الصينية والعثور على أدلة تشير إلى آثار عدم المساواة واختلاف في التحصيل العلمي على النمو اعتماداً على مستوى التنمية الاقتصادية للمنطقة. على وجه التحديد، أظهر نتائج الدراسة أن عدم المساواة هي أكثر أهمية للأداء الاقتصادي من التحصيل العلمي في المنطقة الغربية الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية. وهكذا، بالنظر إلى محدودية موارد الاجتماعية للاستثمار والتعليم، وسياسات التعليم التي تخلق توزيع أكثر عدالة للموارد التعليمية وتعزيز النمو العالي، وخاصة في المناطق الأقل نمواً.

نستخلص من الدراسات السابقة الأثر القوي لتعليم على النمو الاقتصادي ولتأكد من هذه العلاقة في الجزائر.

## 2. الدراسة التطبيقية للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر

لدراسة اثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر سنقوم بتقدير نموذج متعدد لكن قبل ذلك في المرحلة الأولى ندرس استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة باختبار جذر الوحدة ، و الارتباط لبن مؤشرات رأس المال البشري والنمو الاقتصادي لكن أولاً نتعرف على طبيعة المعطيات.

### 1.2 طبيعة متغيرات الدراسة

إن الجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة و الرمز المعبر عنها ومصدر كل متغير .

الجدول رقم 01: طبيعة المتغيرات المستعملة في الدراسة

المتغير	فترة الدراسة	رمزه	مصدره
معدل الإنتاج الداخلي الخام في الجزائر	2012-1962	Pib	World bank
تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية	2012-1962	etud_prim	O NS
تطور عدد التلاميذ في المرحلة الأساسية	2012-1962	etud_fond	ONS
تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية	2012-1962	etud_sec	ONS
تطور عدد الطلبة في الجامعة	2012-1962	etud_univ	ONS
تطور ميزانية التسيير المخصصة للتربية الوطنية	2012-1962	buget	ONS

حيث **Pib** يمثل المتغير الدال على النمو الاقتصادي، **" buget"** يمثل تطور ميزانية التسيير المخصصة للتربية الوطنية ،

**etud\_prim** يمثل تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية ، **"etud\_fond"** يمثل تطور عدد التلاميذ في المرحلة الأساسية/المتوسطة، **"etud\_sec"** يمثل تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية، **"etud\_univ"** يمثل تطور عدد الطلبة في الجامعة وهذه متغيرات لتعبير عن مؤشر رأس المال البشري في الجزائر.

## 2.2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

من اجل اختبار سكون السلاسل الزمنية(استقراريتها) تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور **Augmented Dickey-Fuller Test** واختصاره **ADF** المقترح من قبل **Engle and Granger (1987)** اعتمدنا على النموذج الثالث لديكي فولر،الاختبار في ظل وجود المقطع (الثابت **c constante**) و الزمن (**linear trend**) وعند درجة التباطؤ .

الجدول رقم:02 اختبار جذر الوحدة في السلسلة "PIBi" باستخدام ADF:

Null Hypothesis: PIB has a unit root		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)		
	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	-9.070930	<b>0.0000</b>
<b>Test critical values:</b>	<b>1% level</b>	-4.144584
	<b>5% level</b>	-3.498692
	<b>10% level</b>	3.178578

من الجدول نلاحظ أن قيمة المطلقة لإحصائية (t) المحسوبة  $t_{cal} = 9.070930$  أكبر من القيمة المطلقة لقيمة (t) الجدولة  $t_{tab} = 3.498692$  و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة  $H_0$  والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية السلسلة) ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  والتي تقول عدم وجود جذر الوحدة (استقرارية السلسلة) وبالتالي سلسلة **"PIBi"** سلسلة مستقرة (Stationary).

بنفس الطريقة وبنفس الاختيار تم دراسة استقرارية السلاسل الأخرى والنتائج موضحة في الجدول التالي

جدول رقم 03: ملخص استقرارية السلاسل.

أصبحت مستقرة بعد الفرق الأول		السلسلة الأصلية مستقرة		
$T_{tab}$	$T_{cal}$	$T^{\alpha=5\%}$	$T_{cal}$	
		3.498692	9.070930	<b>PIB</b>
3.508508	5.156398			<b>etud_prim</b>
3.508508	6.201512			<b>etud_fond</b>
3.508508	4.98916			<b>etud_sec</b>
3.508508	7.999866			<b>etud_univ</b>
3.508508	9.143207			<b>Buget</b>

من الجدول نلاحظ سلسلة **PIBi** سلسلة الاصلية مستقرة كما نلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولة لكل السلاسل الأخرى وبالتالي نقول أن كل من **etud\_prim, etud\_fond, etud\_sec, etud\_univ, buget**، سلاسل مستقرة لاحتوي على جذر الوحدة لكنها سلاسل مستقرة من الدرجة الثانية . وذلك أن السلاسل الأصلية لهذه المتغيرات غير مستقرة ( $t_{cal}$  اقل من  $t_{tab}$ ) (تحتوي على جذر الوحدة).

بعد دراسة الاستقرارية ندرس الارتباط الخطي بين المتغيرات ، الهدف من دراسة معامل الارتباط الخطي (**linear Coefficient**) هو معرفة قوة العلاقة الخطية بين **y** ، **x** و يقيس مدى تغير **y** حال زيادة قيمة **x** فهل **y** تزداد بزيادة **x**

(ارتباط موجب) أو تنقص زيادتها (ارتباط سالب) أو لا تتأثر بزيادة  $X$  (لا يوجد ارتباط). نتائج هذا الارتباط موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: مصفوفة الارتباط

	PIB	etud_prim	etud_fond	etud_sec	etud_univ	Budget
PIB	1	0.67	0.22	0.31	-0.13	-0.34
etud_prim	0.67	1	0.76	0.84	0.49	0.18
etud_fond	0.22	0.76	1	0.95	0.91	0.68
etud_sec	0.31	0.84	0.95	1	0.84	0.56
etud_univ	-0.13	0.49	0.91	0.84	1	0.86
budget	-0.34	0.18	0.68	0.56	0.86	1

من جدول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة طردية (موجبة) بين تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية وتلاميذ التعليم المتوسط و النمو الاقتصادي في الجزائر لكن هذه العلاقة ضعيفة جدا لأنها تقترب من الصفر، كما توجد علاقة طردية بين كل من عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية و النمو الاقتصادي و هي علاوة قوية اكبر من 0.5 كما نلاحظ وجود علاقة عكسية (سالبة) بين كل من تطور أعداد الطلبة في الجامعة و معدل الإنتاج الداخلي الخام في الجزائر في الجزائر لكنها علاقة ضعيفة جدا و علاقة سلبية بين ميزانية التسيير و الإنتاج الداخلي .

و بالاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالعلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التعليم يمكن تقدير النموذج المتعدد النمو الاقتصادي المستخدمة على النحو التالي:  
باستخدام قيم متغيرات الجزائر تحصلنا على النتائج التالية:

$$PIB = -8.3425464870 + 15 + 4136158768.13 * etud\_prim + 13335687038.3 * etud\_fond + 3004881848.06 * etud\_sec - 47999520570.3 * etud\_univ + 853332.328665 * budget$$

$$i=1962, \dots, 2012$$

الجدول رقم 04: نتائج تقدير النموذج

	C <sub>0</sub>	C <sub>1</sub>	C <sub>2</sub>	C <sub>3</sub>	C <sub>4</sub>	C <sub>5</sub>
Prob	**0.04	*0.053	***0.003	0.7	0.0002***	0.6
Prob(F- statistic)	***0.00					
R <sup>2</sup>	0.80					

\* معنوية عند 10%، \*\* معنوية عند 5%، \*\*\* معنوية عند 1%

إن النموذج بين العلاقة الطردية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وتطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية والمتوسط ذلك الإشارة الموجبة لكل معاملات هذ متغيرات وهذه النتائج تنطبق مع الطرح النظري وبالتالي النموذج مقبول اقتصاديا، كما ان إشارة الثابت سالبة وهذا يدل على انه لا يوجد نمو اقتصادي بدون تعليم .

كما لدينا قيمة Prob(F-statistic) فيشر المحسوبة 0.00 وهي اقل من 0.05 وبالتالي النموذج ككل معنوي عند 1%، 5%، 10%. أما بالنسبة لقيمة معامل التحديد فهو يساوي 0.80 قوية وطرديية وهي ان تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية و في المرحلة متوسط و في الجامعي يفسرون الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة 80%.

اما بالنسبة لتطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية و تطور ميزانية التسيير فهما غير معنويان لذا سنحاول تقدير نموذج بدون هذه المتغيرات غير المعنوية والنتائج موضح كالتالي :

$$PIB = -7.53167176398e+15 + 3920832305.7 * etud\_prim + 14206911150.5 * etud\_fond - 44728338924 * etud\_univ$$

الجدول رقم 05: نتائج تقدير النموذج

	C <sub>0</sub>	C <sub>1</sub>	C <sub>2</sub>	C <sub>3</sub>
<b>Prob</b>	<b>***0.003</b>	<b>***0.009</b>	<b>***0.001</b>	<b>***0.000</b>
<b>Prob(F-statistic)</b>	<b>***0.00</b>			
<b>R<sup>2</sup></b>	<b>0.80</b>			
<b>Adjusted R-squared</b>	<b>0.79</b>			

\*\*\*معنوية عند 1%

كما لدينا قيمة **Prob(F-statistic)** فيشر المحسوبة 0.00 وهي اقل من 0.05 وبالتالي النموذج ككل معنوي عند 1%، 10%، 5%. أما بالنسبة لقيمة معامل التحديد فهو يساوي 0.80 قوية وطردية وهي ان تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية و في المرحلة متوسط و في الجامعي يفسرون الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة 80%.

#### الخلاصة:

- استهدف هذا البحث قياس اثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال توصل البحث إلى نتائج قياسية مفادها:
- يوجد اثر معنوي و ايجابي بين تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية و الأساسية على النمو الاقتصادي؛ حيث أن عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائي وفي المرحلة الأساسية تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك راجع إلى أن زيادة تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية ينقص من معدل الجهل والامية؛
  - كما أن معامل تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية في الجزائر غير معنوي وبالتالي لا يؤثر علة النمو الاقتصادي وعلى الرغم من توفر هذه الفئة على السن المناسب للعمل وارتفاع مستواهم الدراسي بالنسبة لتلاميذ المرحلة الأساسية إلا أنهم تنقصهم الخبرة كما أن الطالب الذي أنهى المرحلة الثانوية ويحصل على وظيفة يصنف بنفس درجة الطالب الذي يحمل مؤهل ما دون الثانوي وبالتالي يتلقى أجرا أقل من إنتاجيته؛
  - أما بالنسبة لتطور عدد الطلبة في المرحلة الجامعية فهم يؤثرون بطريقة سلبية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك راجع إلى ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الخريجين من حملة الشهادات الجامعية أيضا غياب التنسيق بين سوق العمل المحلي والجامعات الجزائرية؛
  - أما بالنسبة للإنفاق على التعليم فانه لا يسبب النمو الاقتصادي بحيث يعتبر استهلاكاً وليس استثمار فالإنفاق على التعليم لا يقابله مداخيل أو مردودية أحابية وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات البطالة والتي أصابت الفئة المتعلمة أكثر من غيرهم.

## الاحالات والمراجع:

- <sup>1</sup> <http://www.ons.dz/-1962-2011%D8%AD%D9%88%D8%B5%D9%84%D8%A9%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-.html>
- <sup>2</sup> T.Schultz, **education investments and returns**, In: Hollis Chenery (ed.), Hand book of development economics, Elsevier, Netherlands, 2002, p 45
- <sup>3</sup> عبد اله زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 16-18
- <sup>4</sup> حسين محمد المطوع، **اقتصاديات التعليم**، الإمارات العربية المتحدة، دبي، دار القلم، 1987
- <sup>5</sup> فاروق عبده فليبه، **اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان 2003، ص 17-18-
- <sup>6</sup> فاروق عبده فليبه، **اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان 2003، ص 17-18-
- <sup>7</sup> فاروق عبده فليبه، **اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان 2003، ص 17-18-
- <sup>8</sup> T.Schultz, **education investments and returns**, In: Hollis Chenery (ed.), Hand book of development economics, Elsevier, Netherlands, 2002, p 45
- <sup>9</sup> C.Guio\_Ann,M.Dejardin,**croissance endogene spatialisée et développement régional**,article OCDE ,2004 ,p 86
- <sup>10</sup> Aghion P et Howitt P « **théorie de la croissance endogène** », édition dunod, paris, 2000, Chap. 02, p256.
- <sup>11</sup> د.منذر عبد السلام "دراسات في اقتصاديات التربية" دار الطليعة بيروت لبنان 1974 ص 14
- <sup>12</sup> J. Meulemeester, D. Rochat, **A causality analysis of the link between higher education and economic development**, Economics of Education Review , 02/1995,14(4),351-361.
- <sup>13</sup> L.Pritchett,. **Where has all the education gone?**, World Bank Policy Research Working Paper, (1581).,1996
- <sup>14</sup> عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، **التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآتية**. <http://faculty.ksu.edu.sa/3833/Documents/CAP8ZA7N.pdf>
- <sup>15</sup> منذر عبد السلام "دراسات في اقتصاديات التربية" دار الطليعة بيروت لبنان 1974 ص 14
- <sup>16</sup> Jonathan Temple, **Growth Effects Of Education And Social Capital In The Oecd Countries**, OECD Economics Department Working Papers No. 263, Organization de Cooperation et de Développement Economiques,2000.
- <sup>17</sup> Organisation De Coopération Et De Développement Economiques, **du bien être des nations, le rôle du capital humain et social, enseignement et compétences**,2001.
- <sup>18</sup> Narayan, P. K. and Smyth, R, "Temporal Causality and the Dynamics of Exports, Human Capital and Real Income in China," . (2004a)
- [www2.selu.edu/orgs/ijae/Journal%201/IJAE%20Sept%202004%20A2%20Narayan%20and%20Smyth%2009%2024%2004%20RV4.pdf](http://www2.selu.edu/orgs/ijae/Journal%201/IJAE%20Sept%202004%20A2%20Narayan%20and%20Smyth%2009%2024%2004%20RV4.pdf)
- <sup>19</sup> محمد ناجي التونسي، **دراسة قياسية للتعليم وسوق التنمية البشرية في دولة الكويت**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد العشرين، العدد الأول، يونيو 2004، ص 24-51
- <sup>20</sup> محمد ناجي التونسي، **دراسة قياسية للتعليم وسوق التنمية البشرية في دولة الكويت**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد العشرين، العدد الأول، يونيو 2004، ص 24-51
- <sup>21</sup> P.Narayan,R Smyth, , "Temporal Causality and the Dynamics of Exports, Human Capital and Real Income in China," . (2004a)
- [www2.selu.edu/orgs/ijae/Journal%201/IJAE%20Sept%202004%20A2%20Narayan%20and%20Smyth%2009%2024%2004%20RV4.pdf](http://www2.selu.edu/orgs/ijae/Journal%201/IJAE%20Sept%202004%20A2%20Narayan%20and%20Smyth%2009%2024%2004%20RV4.pdf)
- <sup>22</sup> مجدي الشوربجي، **العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات و النمو الاقتصادي في تاوان**، بحث مقدم إلي الملتي العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف -الجزائر 27-28 نوفمبر، 2007، م، ص 2

<sup>23</sup> D.Conrad, **education and economic growth :is there a link** ,MPRA Paper from University Library of Munich, Germany

<http://mpa.ub.uni-muenchen.de/18176/> MPRA Paper No. 18176, posted 26. October 2009 23:36 UT

<sup>24</sup> مجدي الشوريجي، **العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان** ، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف –الجزائر 27-28 نوفمبر ، 2007 م ، ص2.

<sup>25</sup> A. Cooray, **The Role of Education in Economic Growth**,Economics Working Papers from School of Economics, University of Wollongong, NSW, Australia,2010

<http://EconPapers.repec.org/RePEc:uow:depec1:wp10-14>

<sup>26</sup> شريفي براهيم ، **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر:دراسة قياسية في الفترة 1964-2010**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية -العدد8، . 2012 -40 ص33

<sup>27</sup> A. Ochilov , **Education And Economic Growth In Uzbekistan**,Perspectives of Innovation in Economics and Business (PIEB), 2012, vol. 12, issue 3, pages 21-33

<sup>28</sup> J. Bergerhoff , L. Borghans, Philipp K.Seegers, T. van Veen , **International Education and Economic Growth** ,No 7354, IZA Discussion Papers from Institute for the Study of Labor (IZA)

<sup>29</sup> s.salgür , **the importance of education in economic growth**, Manager Journal vol. 18, issue 1,2013, pages 47-52

<sup>30</sup> S. Ciucu, R. Dragoescu , **The Influence Of Education On Economic Growth**,Global Economic Observer, 2014, Vol. 2, Issue 1, Pages 243-257

<sup>31</sup> A. Ibourk ,J. Amaghous, **inequality in education in the mana region :a macrorecometric investigation using normative indicators** ,applied econometrics and international development ,vol 15,issue 2, 2015 , pp 129-146

<sup>32</sup> عبد الله بن محمد المالكي ،أحمد بن سليمان بن عبيد، **التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:دراسة قياسية باستخدام المعادلات الانية**.<http://faculty.ksu.edu.sa/3833/Documents/CAP8ZA7N.pdf>

<sup>33</sup> Y.Nannan ,Y.Bo , M. Jong, S. Storm, **Does inequality in educational attainment matter for China's economic growth?**, International Journal of Educational Development,Volume 41, March 2015, Pages 164–173